

## أثر ادارة المخاطر البيئية في الشركات المصرية على التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر

أ.د/ جابر عبد العاطي محمد\* د/ محمد مصطفى الغول\*\* أ/ هبه فتح الله أبو علو\*\*\*

\* قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، كلية الزراعة، جامعة دمنهور.  
\*\* قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة دمنهور.  
\*\*\* قسم الدراسات البيئية والصحراوية، معهد الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة دمنهور.

Corresponding Author: [hebaaboolow@gmail.com](mailto:hebaaboolow@gmail.com)

### الملخص:

يهدف البحث إلى التعرف على واقع إدارة المخاطر البيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة ودور المراجع الداخلي في ضوء تطبيق الاقتصاد الأخضر بالشركات، حيث تكونت عينة الدراسة الحالية من (86) من العاملين في الشركات المصرية- بمحافظة البحيرة ، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي لجمع المعلومات والحقائق والبيانات خلال الإطار النظري للدراسة، ومن ثم استطلاع رأي عينة الدراسة وتحليلها وتفسيرها وفقاً لإجراءات الدراسة الميدانية، وكانت أدوات الدراسة استبانة إدارة المخاطر البيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة ودور المراجع الداخلي في ضوء تطبيق الاقتصاد الأخضر بالشركات من إعداد الباحثة، وتوصلت الدراسة إلى أن إجراءات المراجعة المتعلقة بمراجعة البعد البيئي في الشركات المصرية بمحافظه البحيرة (إجراءات مراجعة نظم الإدارة البيئية في ضوء تطبيق الاقتصاد الأخضر في المنشأة من وجهة نظر أفراد العينة)، (إجراءات مراجعة الالتزام البيئي في ضوء تطبيق الاقتصاد الأخضر في المنشأة من وجهة نظر أفراد العينة)منخفض جداً، كما أن إجراءات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الشركات المصرية من وجهة نظر أفراد العينة منخفض جداً، وجاء أن دور المراجع الداخلي في التحقق من تطبيق الاقتصاد الأخضر بالشركات المصرية كأحد أليات التنمية المستدامة منخفض، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر البيئية –التنمية المستدامة - ودور المراجع الداخلي - الاقتصاد الأخضر.

<https://doi.org/10.21608/jaesj.2024.295752.1172>

### مقدمة البحث:

تعرضت العديد من البلدان لعدد من الحوادث التي التصفت بشركات عملاقة في عدد من الدول خلال عقد التسعينات والتي ادت الى نشوء مفهوم ضرورة التزام الشركات بالتقرير عن التنمية المستدامة، والذي ظهر لأول مرة في تقرير للجنة الدولية حول البيئة والتنمية بعنوان "مستقبلنا المشترك" في عام 1987 حيث اكدت اللجنة ان التنمية المستدامة تتطلب تبني المبادئ الاجتماعية والبيئية علاوة على الاقتصادية (Bansal,2004).

ونظرا ذلك فهناك ضرورة الى اتجاه الحكومات الى تبني مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية مما ادى الى نشأة الطلب على خدمة تأكيد جديدة تهدف الى تحقيق تقارير التنمية المستدامة والتي توفر تأكيدات عن الاداء المالي

والمساهمات البيئية والاجتماعية للشركات في ضوء الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة، ولكن لا يوجد معايير موضوعة فلابد على مراقب الحسابات ان يقيم ما اذا كانت هناك معايير موجودة ملائمة لتقييم موضوع المراجعة، ويجب ان يتفق فريق المراجعة على تلك المعايير. ومن ثم فان عدم توافر معايير مقبولة للحكم على المعلومات او التحقق من تلك المعلومات يمثل اهم الصعوبات التي تواجه مراجعة التنمية المستدامة الاطلاق (Wallage,2000)

#### مشكلة البحث:

هناك طلب متزايد من قبل اصحاب المصالح بأن تقوم الشركات والهيئات الحكومية بتطبيق الاقتصاد الاخضر لإعداد تقارير عن التنمية المستدامة والتي تقيس نتائج اعمالها من الناحية البيئية والاجتماعية بجانب المالية وان يتم مراجعة تلك التقارير من قبل الحسابات لإضفاء الثقة على تلك التقارير، الا ان هناك صعوبات تواجه مراقب الحسابات بخصوص اجراءات التحقق والمراجعة التي يمكن استخدامها بسبب عدم وجود معايير مقبولة قبولاً عاماً للحكم على المعلومات الواردة بتلك التقارير.

كما تواجه اغلب الشركات مشاكل خاصة بتطبيق الاقتصاد الاخضر حيث انه يكفي بحصر وحساب عناصر التكاليف المرتبطة بالشركة دون الاخذ في الاعتبار بتكاليف المحافظة على البيئة من التلوث، مما ينتج عنها تقارير غير دقيقة وبالتالي يوجد صعوبات تواجه مراقب الحسابات للتحقق من تلك التقارير. لذا تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي حول ما هو أثر ادارة المخاطر البيئية على التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الاخضر والتي يمكن تقسيمها لعدة تساؤلات فرعية وتتمثل فيما يلي:

- 1- ما مفهوم واهمية واهداف التنمية المستدامة؟
- 2- ما مفهوم واهمية واهداف الاقتصاد الاخضر؟
- 3- ماهي التحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الاخضر؟
- 4- ماهي المخاطر البيئية على التنمية المستدامة؟
- 5- ماهي مبادئ التنمية المستدامة؟
- 6- ماهي ابعاد التنمية المستدامة؟

#### أهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف ويتمثل الهدف الرئيسي في دراسة أثر ادارة المخاطر البيئية على التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الاخضر ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية:

- 1- توضيح مفهوم ادارة المخاطر البيئية واهميتها واهدافها؟
- 2- توضيح مفهوم التنمية المستدامة واهميتها واهدافها؟
- 3- دراسة مفهوم تطبيق الاقتصاد الاخضر والتحديات التي تواجهه؟
- 4- دراسة وتوضيح مبادئ التنمية المستدامة؟
- 5- توضيح ابعاد التنمية المستدامة؟
- 6- دراسة أثر ادارة المخاطر البيئية على التنمية المستدامة؟
- 7- توضيح أثر ادارة المخاطر البيئية في ضوء تطبيق الاقتصاد الاخضر؟

### أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث الأكاديمي من مسابرة للبحوث التي اهتمت بدراسة واختبار أثر ادارة المخاطر البيئية على التنمية المستدامة في ضوء تطبيق الاقتصاد الأخضر هي من الدراسات التي تسعى لتحقيق اضافات علمية بهذا الموضوع، والاطلاع على ماورد من دراسات تناولت التنمية المستدامة في ضوء تطبيق الاقتصاد الأخضر. كما يستمد هذا البحث أهميته العملية من المحاولة الى الوصول الى دليل عملي على تلك العلاقة، ومن خلال التطبيق على مجموعة من الشركات المصرية.

### حدود البحث:

في ضوء مشكلة البحث وتحقيق اهدافه سوف يقتصر البحث على استقراء الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث (أثر ادارة المخاطر البيئية في الشركات المصرية على التنمية المستدامة في ضوء تطبيق الاقتصاد الأخضر)، كما سوف تقتصر الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات المصرية خلال الفترة 2023-2024، واخيرا فان قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط تحديد مجتمع وعينة الدراسة والمنهجية المستخدمة في اختيار العلاقة محل الدراسة.

### خطة البحث:

لمعالجة مشكلة البحث وتحقيقا لأهدافه وفي ضوء حدوده سوف يستكمل الباحث خطوات البحث على النحو التالي:  
- تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بأثر ادارة المخاطر البيئية على التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الأخضر، واشتقاق فرض البحث.  
- منهجية البحث.  
- نتائج البحث والتوصيات المقترحة.

### تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بأثر ادارة مخاطر التنمية المستدامة:

من خلال وجود التنافس العالمي بين الدول لكي يقوموا بالنهوض بكافة قطاعات الدولة، ولكي يمكنهم من الوقوف بقوة في مجالات الاعمال الدولية بشكل تنافسي في الاسواق العالمية أصبح مفهوم التنمية المستدامة أساسيا لكي تتمكن الدولة في جميع مجالاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والديمغرافية، بتحقيق التنمية المستدامة الداخلية لذاتها لكي تحافظ على حكمها على مواردها الداخلية وعلى سيطرتها كليا، ومنع تدخل اي قوة أخرى والاستقلال التام عن القوى المهيمنة الأخرى. (Mohammed Youssef, 2011).

### التنمية المستدامة:

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من اهم الافكار التنموية الحديثة حيث تأخذ في اعتبارها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وايضا الأبعاد البيئية لكي يتم استغلال الموارد المتاحة لتلبية احتياجات الأشخاص بدون ان يتأثر حق الأجيال القادمة (5/4/3) ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي لعل التعريف الأكثر انتشارا هو تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987: وفيه التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبى حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم " (اماني, 2008)

التعريف الكلاسيكي لمفهوم التنمية المستدامة: هو الأكثر والأشهر استخداماً وانتشاراً في المراجع الاقتصادية حتى الآن هو الذي نشره اعلان برونثالند، "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر مع الحرص التام بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة" (43). (WCED, 1987, p بين ثلاثة أنواع متميزة من الاستخدام التي تعكس هذا التطور (Fallon and Dixon 1989): **النوع الاول:** استخدم الاستدامة كمفهوم فيزيائي بحث لمورد واحد فردي. وهذه فكره غاية في البساطة: إذا تم تطبيقها على الغابة كمورد متجدد، فإن استغلال الغابة يكون مستداماً أكثر إذا لم يأخذ المرء أشجاراً أكثر مما يتم تجديده في النمو. بهذه الطريقة، يتم استغلال الموارد دون استنفاد.

**النوع الثاني:** استخدام الاستدامة كمفهوم مادي لمجموعة من الموارد أو النظام البيئي. الفكرة هنا هي نفسها، ولكن من الصعب على الفور تحديد آثار الاستغلال بسبب التعقيد والتفاعل بين الاجزاء المختلفة من النظام البيئي. إن استغلال الغابات، على سبيل المثال، سيؤثر ويغير تكوين أنواع الحيوانات والنباتات. وبالرغم من أن عملية قطع الأشجار يمكن أن تكون مستدامة عندما يتم اعتبار الغابة كمورد فردي، ولكنها ليست بالضرورة كذلك بالنسبة للنظام البيئي الاصلي. ولكن سيواجهنا عواقب مختلفة حيث اننا سوف نعتبر الغابة كمورد فردي أم كنظام إيكولوجي واحد. وهنا يطرح علينا سؤال حول ما يجب الحفاظ عليه بالفعل. هل هو النظام البيئي الاصلي؟ أم أنها الموارد التي يختار المرء استغلالها؟ ومن الممكن تطبيق طريقة الاستخدام هذه على الموارد المتجددة، ولكن من الصعب تطبيقها على الموارد الغير متجددة. وذلك لأن استخدام الموارد غير المتجددة سيؤدي الى إما إلى تقليل المخزون منه، أو سيؤدي إلى استنفادها خلال وقت بسيط. على سبيل المثال، يعتبر الاستخدام المستدام للنفط على افتراض أنه "قابل للمحافظة عليه"، لا ينطبق على هذا السياق حيث يمكن الحفاظ على الاستخدام المستمر لمورد متجدد. ولا يمكن الحفاظ على الاستخدام المستمر لمورد غير متجدد.

**النوع الثالث:** من الاستخدام، يشمل مفهوم اجتماعياً أوسع، حيث يستخدم الاستدامة كمفهوم اجتماعي مادي اقتصادي يتعلق بمستوى الرفاهية الاجتماعية والرفاهية الفردية الذي يجب الحفاظ عليه وتطويره. مما سبق يتضح أن التنمية المستدامة جاءت لسد الفجوة بين التنمية الاقتصادية والبيئية. ففي البداية جاء مصطلح الاستدامة من الغابات ومصايد الاسماك والمياه الجوفية، والتي تعاملت مع حدود مثل "الحد الأقصى للقطع المستدام" و "الحد الأقصى للغلة المستدامة" و "الحد الأقصى لمعدل الضخ المستدام".

**تأكيد تقارير الاستدامة:** ان توفير التأكيد لتقارير الاستدامة يعتبر أمراً اختيارياً، وحتى الآن فإنه لا يوجد قانون في أي مكان في العالم يجعل تأكيد تقارير الاستدامة إلزامياً، حيث أن منشآت الأعمال غير ملزمة قانونياً بتوفير تأكيد لتقارير الاستدامة الخاصة بها تحت أي سلطة أو نظام (Bowrey & Hui 2010)، كما يشير التقرير الصادر عن مؤسسة KPMG في عام ٢٠١١ إلى أن تأكيد تقارير الاستدامة أصبح الآن عرفاً سائداً على مستوى العالم، حيث اتجهت العديد من المنشآت إلى تأكيد تقارير الاستدامة الخاصة بها بوصفه إستراتيجية لزيادة مصداقية تلك التقارير، ولعل ذلك مرجعه استجابة تلك المنشآت للقلق الذي يساور أصحاب المصالح والمرتبطة بدرجة دقة ومصداقية وجودة المعلومات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المفصح عنها في متن تقارير الاستدامة، إلا أنه حتى الآن، لا يزال تأكيد تقارير الاستدامة يتم بشكل طوعي دون إلزام من الهيئات التنظيمية، ودون معايير مراجعة ملزمة يمكن للمراجعين

الاعتماد عليها عند تأكيد هذا النوع من التقارير، وإنما هي مجرد إرشادات غير ملزمة للمراجعين، كما أشار التقرير أيضا إلى أن المنشآت العاملة في صناعات حساسة مثل التعدين والطاقة والأسمنت، هي الأكثر حرصاً على توفير تأكيد لتقارير الاستدامة الخاصة بها (KPMG, 2011). وهذا ويشير عدد من الكتاب إلى أن تأكيد تقارير الاستدامة يعد أمراً مفيداً لعدة أطراف (Fonseca, 2010, Dwyer & 2011). فأكبر تقارير الاستدامة يزيد من جودة ودقة المعلومات البيئية والاجتماعية التي تشمل عليها تلك التقارير، والتي يتم توفيرها لأصحاب المصالح المختلفة. كما أن المنشآت الراغبة في تعزيز مصداقية تقارير الاستدامة الخاصة بها، وفي بناء سمعة قوية تسعى جاهدة إلى تأكيد تقارير استدامتها (Simnett, 2009). وتشتمل تقارير التنمية المستدامة على المكونات الرئيسية لتأكيد تقارير الاستدامة والتي تتمثل في الآتي: ١- هناك علاقة مسئولية بين طرفين رئيسيين أحدهما إدارة المنشأة، والذي يعد مسئولاً أمام الطرف الأخر وهم أصحاب المصالح، وتميز هذه العلاقة خدمة التأكيد عن غيرها من الخدمات الاستشارية الأخرى. ٢- تنشأ بمقتضى علاقة المسئولية السابقة الحاجة إلى طرف ثالث (المراجع الخارجي، المراجع الداخلي، الخبير الاستشاري المتخصص في مجال التأكيد)، وذلك للتوصل إلى استنتاج بشأن مدى دقة وصدق المعلومات الواردة في متن تقرير الاستدامة المعد بواسطة إدارة المنشأة وبما يضيف درجة من المصداقية لدى أصحاب المصالح بشأن المحتوى المعلوماتي لهذا النوع من التقارير. ٣- يجب أن يتمتع المزاوول لمهمة التأكيد (المراجع الخارجي، المراجع الداخلي، الخبير الاستشاري) بالاستقلالية، بمعنى ألا يكون خاضعاً لتأثير أي من الطرفين الرئيسيين فضلاً عن تمتعه بالحياد، بمعنى عدم التحيز لطرف على حساب طرف آخر، وأن يلتزم بالمعايير الأخلاقية عند إبدائه للرأي أو التعليق. ٤- يجب أن يتمتع المزاوول بالتأهيل الجيد، والذي يكتسبه من خلال كل من الخبرة المهنية والمعرفة المترجمة والتدريب الكافي. ٥- أن التأكيد يعتبر عملية رسمية، بمعنى أنه يتم تكليف المزاوول بشكل رسمي من قبل إدارة المنشأة ليقوم بخدمة التأكيد. الفرق بين التأكيد والمراجعة والتصديق والاعتماد. يشير (al et Subramaniam, 2006) إلى أن مصطلحات مثل: المراجعة Audit، والتحقق Verification، والصلاحيات Validation، والتأكيد Assurance، قد يتم استخدامها بصفة عامة للتعبير عن نفس النشاط إلا أنهم يرون أن المراجعة ترتبط بمراجعة التقارير المالية بواسطة طرف خارجي لتوفير مستوى مرتفع من التأكيد، حيث يتم استخدام إجراءات معينة في ضوء مجموعة محددة من الإرشادات. أما التحقق فيعبر عن عملية تتم خلالها مقارنة المعلومات المقدمة بواسطة الإدارة مع المعايير المقبولة، بينما الصلاحيات فهي اختبار ما إذا كانت المعلومات الواردة بالتقرير تفي باحتياجات أطراف معينة أم لا.

#### فيما يتعلق بمراجعة التنمية المستدامة

تري دراسة KEATING (2002) أن مراجعة التنمية المستدامة تحتاج نوعاً جديداً من المحاسبة والمساءلة وإعداد التقارير، وتتمثل النوعية الجديدة من المحاسبة في نوعية المعلومات التي تعرض أو تمثل قياس أداء الشركة في النواحي الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويأتي التساؤل هل هناك مقياس أو مقاييس معينة يمكن أن يقيس أي منها الجوانب الثلاثة معاً، ويرصد (Blayth, 2005) ثلاثة صعوبات ترتبط بمراجعة التنمية المستدامة وهي التعقيد، اعتبارات التكلفة وتوافر مراجعين للأمور البيئية والاجتماعية إلا أنه يعتبر أهمها على الإطلاق هو عدم توافر معايير للحكم على المعلومات، ويعتقد (wallage, 2000) أن هذا معقد للغاية مع تعدد الأمور التي يجب التقرير عنها من

- اقتصادية ( تقاس تقليدياً بشكل كمي- مالي) وبيئية ( تقاس بشكل كمي) وكذلك اجتماعية (مثل رضا العمال، حماية المستهلك وجودة السلعة وتقاس كلها بشكل كمي وغير كمي) ، إذا ليس هناك اتفاق أو تحديد للعناصر التي تقيس أبعاد التنمية المستدامة لكن يستدل من الدراسات في الفكر المحاسبي ان هناك عدة متطلبات يحتاجها قياس ومراجعة التنمية المستدامة وهي :
- وضع أهداف محددة وواضحة لقياس عملية التنمية المستدامة، تعكس مصالح ورؤى الأطراف المتأثرة بعمل المنظمة
  - تصميم نظام متكامل وفعال للقياس المحاسبي لتلك الأبعاد؟
  - حل مشكلة إمكانية حدوث تعارض بين الجوانب محل القياس.
  - وجود نظام رقابة داخلية على هذه الجوانب.
  - هل يمكن أن يتناول تقرير مراجعة التنمية المستدامة تأكيدات ذات مستويات مختلفة على الأبعاد المختلفة.
  - تحديد هل تتم مراجعة تقرير التنمية المستدامة بواسطة مراجع مستقل.
  - تحديد الأطراف المعنية.
  - ما الذي تتوقعه الأطراف المعنية من مراجعة تقرير التنمية المستدامة.
  - وجود معايير للحكم على المعلومات محل المراجعة.
  - تأهيل وتدريب فريق المراجعة للقيام والتحقق من التقارير عن الاستدامة.

#### الاقتصاد الأخضر:

**مفهوم الاقتصاد الأخضر:** كان أول ظهور لمصطلح الاقتصاد الأخضر عام 1989 في أحد البحوث المعدة من جانب مركز لندن للاقتصاد البيئي (تقرير بيرس) حيث ربط التقرير بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وعرف الاقتصاد الأخضر بأنه أداة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال السياسات الاقتصادية والمالية (نجاتي، 2014) إلا أن المفهوم لم يحظى بالاهتمام الدولي في ذلك الوقت ليعود ظهور المصطلح مره أخرى عام 2008 عقب الازمات المالية العالمية، وما نتج عنها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية سلبية نتيجة لفقد العديد من الافراد وظائفهم ومصادر دخلهم، هذا إلى جانب أزمة الغذاء العالمي 2008-2009 نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأساسية وتعرض حوالي مليار شخص لخطر الجوع وسوء التغذية، واخيرا أزمة المناخ. ومن هنا تعددت المفاهيم التي قدمت لمصطلح الاقتصاد الأخضر وقد سمي الاقتصاد الأخضر بهذا الاسم لأنه اقتصاد يقوم على استخدام الطاقة المتجددة على عكس الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد اعتماداً كلياً على النفط والوقود الاحفوري الذي يلوث البيئة (مسعود، 2019) كما يعرفه برنامج الامم المتحدة للبيئة بأنه ذلك الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسنا في رفاهية الانسان والمساواة الاجتماعية، ويقلل من المخاطر البيئية (برنامج الامم المتحدة، 2011) بالإضافة على قيام البنك الدولي بتعريفه على أنه اقتصاد ينخفض فيه انبعاث الكربون ويحقق كفاءة في استخدام الموارد من خلال التركيز على كيفية إتمام الانتاج ومدى تأثيره على البيئة" (الكواز، 2014) وهو تعريف يتفق مع تعريف برنامج الامم المتحدة .

#### أهداف الاقتصاد الأخضر

يهدف التحول للاقتصاد الأخضر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها) المالكي،  
2018 الفقى، 2018):

- (1) الاقتصاد الأخضر يعتبر من الأدوات المهمة للوصول للتنمية المستدامة وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة استخدام هذه الموارد، والتقليل من اهدارها والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة وتحقيق ازدهارا اجتماعيا، وأمن اقتصاديا.
  - (2) ويعمل على الربط بين متطلبات تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية وحماية البيئة.
  - (3) ادارة الاستثمارات الحكومية والخاصة لكي تعمل على رفع كفاءة الموارد وإنتاجية المياه والطاقة إلى الحد الأقصى، وخفض النفايات والتلوث.
  - (4) تغيير الطريقة التي تتبعها الدول والحكومات والشركات العابرة للقارات في التعامل مع الموارد الطبيعية والبشرية.
  - (5) توفير طرق نمو جديدة من خلال البحوث وتطوير التقنية الخضراء والادارة المستدامة للأصول المحلية والثقافية والطبيعية التي تعزز الاقتصاد المحلي والقدرة على خلق فرص عمل جديدة إضافية لدعم الفقراء.
  - (6) يساعد الاقتصاد الاخضر الدولة على مواجهة آثار تغير المناخ.
- ومن وجهه نظر الباحث فان الاقتصاد الاخضر يهدف الى استدامة الإنتاج، والإنتاج بكفاءة، وتحقيق التنمية المستدامة، والتخلص من الفقر، وتسريع التحول الاقتصادي وايضا النمو الوظيفي.
- اهم الدراسات السابقة المتعلقة بتطبيق الاقتصاد الاخضر لإدارة مخاطر التنمية المستدامة:  
**دراسة: Erica Novianti Lukas (2015)**  
وقد تناولت الدراسة دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة وزيادة التوظيف والقضاء على الفقر، وذلك من خلال استخدام بيانات مقطعية لعدد 60 دولة في عام 2014  
وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الأخضر يعبر عن مؤشرات الاقتصاد الأخضر العالمي له أثر سلبي على النمو الاقتصادي من خلال مؤشر النمو الاقتصادي، وايضا له أثر موجب على النمو الاقتصادي من خلال مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.
- كما أوضحت الدراسة انخفاض معنوية أثر الاقتصاد الأخضر على تخفيض نسب البطالة وزيادة نسب التوظيف ولكن الاقتصاد الأخضر كان له دور إيجابي في تخفيض نسبة الفقر، وقد أوصت الدراسة بزيادة الاستثمارات العامة والخاصة التي تهدف إلى تخفيض انبعاثات الكربون وزيادة كفاءة الطاقة وتقلل من التدهور البيئي (Lukas,2015).
- دراسة: Armand Kasztelan (2017)**  
وقد تناولت الدراسة العلاقة الجدلية بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات الثلاثة حيث يعتبر النمو الأخضر هو وسيلة وليست غاية كما أنه أحد أدوات الاقتصاد الأخضر.
- وأن الاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر بمثابة آليات لتنشيط الاقتصاد العالمي بعد الأزمات العالمية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال خلق نوع من التكامل بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. (Kasztelan, 2017).

### دراسة أمينة بديار و محمد توفيق مزيان ( 2019 ) :

وقد تناولت الدراسة دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الأهداف المرسومة له من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمتمثلة في زيادة النمو الاقتصادي والحد من مشكلة الفقر واستنزاف الموارد الطبيعية، وذلك من خلال التطبيق على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي ومؤشرات الاقتصاد الأخضر العالمي حيث ان النمو الاقتصادي هو عبارة عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشرات الاقتصاد الأخضر العالمي هي عبارة عن مؤشرات كفاءة القطاعات ومؤشرات السوق والاستثمارات الخضراء ومؤشرات البيئة ورأس المال الطبيعي، أما بالنسبة للعلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشر القيادة وتغير المناخ فكانت العلاقة بينهما عكسية) بديار ومزيان، 2019).

### دراسة (Suaad Hadi AITaai(2021) :

وقد تناول البحث العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة وقد أوضحت الدراسة أن مفهوم الاقتصاد الأخضر أحتل أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة من جانب الباحثين في العديد من المجالات، وأن الاقتصاد الأخضر يعتبر استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي في البلاد وتحسين مستوى معيشة الإنسان، إلى جانب الحد من التلوث وخفض الانبعاثات الكربونية والعمل على استخدام الطاقة البديلة.

كما أوضحت الدراسة أن الاقتصاد الأخضر يجب التعامل معه على مستويين من جانب الدول **المستوي الاول**: وهو المستوى الجزئي وذلك من خلال الاهتمام بالاستثمارات البيئية التي تهدف إلى الحد من مخاطر التلوث، **والمستوي الثاني**: وهو المستوى الكلي من خلال دراسة المشاكل البيئية والحد منها.

وقد أوصت الدراسة أن تحقيق الاقتصاد الأخضر والانتقال إليه ليست عملية سهلة، بل عملية طويلة وشاقة تتطلب مشاركة عامة واسعة بما يسهم في زيادة دخل الفرد (AITaai,2021).

**فرضيات البحث:** يمكن صياغة فرضيات البحث على النحو التالي:

- **الفرض الاول:** يوجد تأثيرات ذات دلالة احصائية على مراجعة البعد البيئي في الشركات المصرية
- **الفرض الثاني:** يوجد تأثيرات ذات دلالة احصائية على مراجعة نظم الادارة البيئية في ضوء تطبيق الاقتصاد الاخضر
- **الفرض الثالث:** يوجد تأثيرات ذات دلالة احصائية على مراجعة الالتزام البيئي في ضوء تطبيق الاقتصاد الاخضر
- **الفرض الرابع:** يوجد دلالة احصائية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الشركات المصرية.

**نموذج البحث:**

المتغير التابع	المتغير المستقل
الاقتصاد الاخضر	ادارة المخاطر المتعلقة بالتنمية المستدامة

### الدراسة التطبيقية:

يتضمن هذا الفصل الجانب الميداني من الدراسة حيث تتناول فيه الباحثة الإجراءات التي قامت بها بعد الانتهاء من الدراسة التحليلية للبحوث والدراسات ذات الصلة بمجال الدراسة، ويشتمل على المنهج المستخدم واختيار عينة الدراسة وإعداد أداة الدراسة، وأساليب معالجة البيانات إحصائياً

### أولاً: منهج البحث:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي لجمع المعلومات والحقائق والبيانات خلال الإطار النظري للدراسة، ومن ثم استطلاع رأي عينة الدراسة وتحليلها وتفسيرها وفقاً لإجراءات الدراسة الميدانية.

### ثانياً: عينة البحث:

تكونت عينة الدراسة الحالية من (86) من العاملين في الشركات المصرية- بمحافظة البحيرة.

### - ادوات البحث:

أولاً: الادوات الاحصائية المستخدمة من اجل تحليل البيانات التي تم جمعها من قوائم الاستبيان تمت عملية تفرغ البيانات في اكسيل والاستعانة ببرنامج SPSS، حيث تم الاعتماد على مجموعة من الاساليب الاحصائية من بينها:

- معامل ارتباط "بيرسون" (Pearson's coefficient)، للتحقق من صدق أداة الدراسة بطريقة الاتساق الداخلي.
- تم استخدام طريقتي ألفا كرو نباخ (Alpha Cronbach's)، والتجزئة النصفية باستخدام معادلة جثمان للتأكد من ثبات أداة الدراسة.
- التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لوصف استجابات أفراد العينة على عبارات الاستبانة.
- اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، للتعرف على دلالة الفروق بين استجابات عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات (النوع- المؤهل الدراسي- عدد سنوات الخبرة).

### ادوات جمع البيانات:

في موضوع دراستنا هذه سيتم الاعتماد على الاستبيان بشكل كبير كوسيلة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة، بالإضافة الى الاعتماد على الملاحظة العلمية.

1- الاستمارة: تعرف الاستمارة على انها نموذج يضم مجموعة اسئلة توجه الى افراد من اجل الحصول على المعلومات حول موضوع او مشكلة ويتم تنفيذ الاستمارة اما عن طريق المقابلة الشخصية أو ترسل الى المبحوثين عن طريق البريد.

وتم الاعتماد على هذه الاداة من اجل الوصول الى معلومات اكثر موضوعية عن العينة محل الدراسة. وكانت هذه الأداة تهدف الى تشخيص ما مدى معرفة عينة الدراسة لفائدة ادارة المخاطر البيئية على التنمية المستدامة في ضوء تطبيق الاقتصاد الاخضر واطهار مدى تطبيقها ومستوى التحكم فيها.

2- تصميم الاستمارة: تم الاعتماد على العديد من الدراسات السابقة والبحوث والاعتماد على الخلفية النظرية لدراسة بناء الاستمارة، حيث كونت من محورين اساسيين هما:

- محور البيانات العامة: تتضمن البيانات الشخصية التي تخص افراد عينة الدراسة وهي:  
الجنس العمر، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة.
- محور البيانات الموضوعية: شمل أهم أبعاد استبانة ادارة المخاطر البيئية على التنمية المستدامة في ضوء تطبيق الاقتصاد الاخضر، وصياغة عبارات الاستبانة في صورتها الأولية. حيث تكونت الاستبانة من ثلاث أبعاد رئيسية، وهما على النحو التالي:
1. البعد الأول: يتناول اجراءات المراجعة المتعلقة بمراجعة البعد البيئي في الشركات المصرية. - مراجعة نظم الادارة البيئية في ضوء تطبيق الاقتصاد الاخضر
  2. البعد الثاني: يتناول اجراءات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الشركات المصرية.
  3. البعد الثالث: يتناول دور المراجع الداخلي في التحقق من تطبيق الاقتصاد الاخضر بالشركات المصرية كأحد أليات التنمية المستدامة
- تم استخدام معامل الثبات ألفا كرو نباخ لحساب ثبات أبعاد الاستبانة ودرجتها الكلية وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS) للبيانات التي تم جمعها من العينة الاستطلاعية، وجاءت النتائج كما يعرض الجدول الآتي:

جدول (6) نتائج ثبات الاستبانة بطريقة ألفا كرو نباخ (ن=40)

معامل الثبات	عدد العبارات	أبعاد الاستبانة	
		0.882	6
0.912	10	مراجعة الالتزام البيئي في ضوء تطبيق الاقتصاد الاخضر	البعد الثاني: يتناول اجراءات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الشركات المصرية
0.928	6	مراجعة الالتزام البيئي في ضوء تطبيق الاقتصاد الاخضر	البعد الثالث: يتناول دور المراجع الداخلي في التحقق من تطبيق الاقتصاد الاخضر بالشركات المصرية كأحد أليات التنمية المستدامة
0.889	10	مراجعة الالتزام البيئي في ضوء تطبيق الاقتصاد الاخضر	الدرجة الكلية للاستبانة
0.896	32		

يتبين من الجدول (6) أن معاملات ثبات الأبعاد للاستبانة بطريقة "ألفا كرو نباخ" تراوحت بين (0.882-0.928)، كما بلغ معامل الثبات العام للاستبانة (0.896)، وتؤكد جميع هذه القيم على أن الاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات.

**معيار الحكم على درجة الاستجابة:**

وتوضح الباحثة معيار الحكم على استبانة ادارة المخاطر البيئية ودور المراجع الداخلي من خلال المتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات الاستبانة كما في جدول (8) حيث تم استخدام تدرج (ليكرت الخماسي) على أبعاد الاستبانة لتحديد درجة الاستجابة بحيث تعطي الدرجة (5) للاستجابة (ينطبق بدرجة كبيرة جدا)، والدرجة (4) للاستجابة (ينطبق بدرجة كبيرة)، والدرجة (3) للاستجابة (ينطبق بدرجة متوسطة)، والدرجة (2) للاستجابة (ينطبق بدرجة ضعيفة). والدرجة (1) للاستجابة (لا ينطبق).

جدول (8) معيار الحكم على استجابات أفراد العينة على استبانة ادارة المخاطر البيئية ودور المراجع الداخلي

درجة الموافقة	الدرجة	المتوسط الحسابي	مستوى الدرجة
ينطبق بدرجة كبيرة جدا	5	من 4.21 إلى 5	عال جداً
ينطبق بدرجة كبيرة	4	من 3.41 إلى 4.20	عالٍ
ينطبق بدرجة متوسطة	3	من 2.61 إلى 3.40	متوسط
ينطبق بدرجة ضعيفة	2	من 1.81 إلى 2.60	منخفض
لا ينطبق	1	من 1 إلى 1.80	منخفض جداً

وقد سعت الدراسة الحالية إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- 1- ما اجراءات المراجعة المتعلقة بمراجعة البعد البيئي في الشركات المصرية، والمطلوب تحديد هل تنطبق تلك الاجراءات في المنشأة من وجهة نظر أفراد العينة؟
- 2- ما اجراءات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الشركات المصرية، هل تنطبق تلك الاجراءات في المنشأة من وجهة نظر أفراد العينة؟
- 3- ما دور المراجع الداخلي في التحقق من تطبيق الاقتصاد الاخضر بالشركات المصرية كأحد أليات التنمية المستدامة، هل ينفذ المراجع الداخلي تلك الاجراءات في المنشأة؟
- 4- ما دلالة الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة لأبعاد الاستبانة تبعاً لمتغيرات (النوع- المؤهل الدراسي- عدد سنوات الخبرة).

ويتم عرض نتائج كل تساؤل كما يلي:

#### الإجابة على التساؤل الأول: وتعرض الباحثة نتائج كل تساؤل كما يلي:

#### (1) الإجابة على التساؤل الأول:

**ينص التساؤل الأول على:** "ما اجراءات المراجعة المتعلقة بمراجعة البعد البيئي في الشركات المصرية، والمطلوب تحديد هل تنطبق تلك الاجراءات في المنشأة من وجهة نظر أفراد العينة؟" وللإجابة عن هذا التساؤل، قام الباحثة بحساب المتوسط الكلي لاستجابات أفراد العينة على البعد الأول من أداة الدراسة والمتعلق اجراءات المراجعة المتعلقة بمراجعة البعد البيئي في الشركات المصرية، والمطلوب تحديد هل تنطبق تلك الاجراءات في المنشأة من وجهة نظر أفراد العينة، وذلك بالاعتماد على قيم المتوسطات الحسابية للعبارات التي اشتمل عليها البعد، وتم ترتيب هذه العبارات تنازلياً في ضوء قيم متوسطها، وجاءت النتائج كما يبين الجدولين الآتيين:

جدول (9) الإحصاءات الوصفية لاستجابات العينة حول إجراءات المراجعة المتعلقة بمراجعة البعد البيئي في الشركات المصرية، والمطلوب تحديد هل تنطبق إجراءات مراجعة نظم الإدارة البيئية في ضوء تطبيق الاقتصاد الأخضر في المنشأة من وجهة نظر أفراد العينة (ن=86)

الترتيب	درجة التطبيق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	استجابات أفراد العينة					التكرار والنسب	العبارات	م
				لا ينطبق	ينطبق بدرجة ضعيفة	ينطبق بدرجة متوسطة	ينطبق بدرجة كبيرة	ينطبق بدرجة كبيرة جدا			
2	منخفضة جدا	0.55	1.68	31	51	4	-	-	ت	فحص مدى إدارة المنشأة لإجراءاتها البيئية وتطبيق الاقتصاد الأخضر	1
				36.0	59.3	4.7	-	-	%		
1	منخفضة	0.68	2.10	16	45	25	-	-	ت	التحقق من قيام المنشأة بتحديد وتقييم المخاطر البيئية التي تتعرض لها نتيجة القيام بأنشطتها في ضوء الاقتصاد الأخضر	2
				18.6	52.3	29.1	-	-	%		
4	منخفضة جدا	0.49	1.41	50	36	-	-	-	ت	فحص مدى تعامل المنشأة مع المخاطر البيئية التي تتعرض لها أثناء تطبيق الاقتصاد الأخضر ووضع الحلول الفورية لها	3
				58.1	41.9	-	-	-	%		
3	منخفضة جدا	0.50	1.45	47	39	-	-	-	ت	التحقق من وجود نظم ادارية للتعقب بالمخاطر البيئية المحتملة ووضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهته في ضوء تطبيق الاقتصاد الأخضر	4
				54.7	45.3	-	-	-	%		
6	منخفضة جدا	0.47	1.32	58	28	-	-	-	ت	التأكد من قيام المنشأة بوضع الخطط وتحديد الإجراءات الصحيحة لتحسين أدائها البيئي باستخدام الاقتصاد الأخضر	5
				67.4	32.6	-	-	-	%		
5	منخفضة جدا	0.49	1.40	51	35	-	-	-	ت	التحقق من وجود قوانين وسياسات ادارية بيئية يمكن من خلالها الحكم عن مدى التزام المنشأة بما خططت له فيما يتعلق بمعالجة التأثيرات السلبية لنشاطاتها على البيئة باستخدام	6
				59.3	40.7	-	-	-	%		
				المتوسط الحسابي العام							
منخفضة جدا		0.26	1.56								

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي للبعد الأول ككل يساوي (1.56) وهذا يعنى أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على عبارات هذا البعد أن إجراءات

المراجعة المتعلقة بمراجعة البعد البيئي في الشركات المصرية منخفضة جدا، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جدول (10) الإحصاءات الوصفية لاستجابات العينة حول إجراءات المراجعة المتعلقة بمراجعة البعد البيئي في الشركات المصرية، والمطلوب تحديد هل تنطبق إجراءات مراجعة الالتزام البيئي في ضوء تطبيق الاقتصاد الأخضر في المنشأة من وجهة نظر أفراد العينة (ن=86)

الترتيب	درجة التطبيق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	استجابات أفراد العينة					التكرار والنسب	العبارات	م
				لا ينطبق	ينطبق بدرجة ضعيفة	ينطبق بدرجة متوسطة	ينطبق بدرجة كبيرة	ينطبق بدرجة جدا			
5	منخفضة جدا	0.50	1.47	45	41	-	-	-	ت	التأكد من وجود برامج مخططة تتعلق بتحديد مسبق للتأثيرات البيئية المتوقعة والنتيجة عن أعمال المنشأة وما يترتب عنها من تأثيرات تتعلق باستخدام المواد والمعدات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر	1
				52.3	47.7	-	-	-	%		
6	منخفضة جدا	0.49	1.44	48	38	-	-	-	ت	التحقق من تنفيذ القوانين والالتزام بالتشريعات البيئية للقرارات والتعويضات الناتجة عن المخالفات البيئية الخاضعة للاقتصاد الأخضر	2
				55.8	44.2	-	-	-	%		
5	منخفضة جدا	0.50	1.47	45	41	-	-	-	ت	التحقق من قياس ما تتحمله منظمة الأعمال من اعباء مالية وتكاليف في سبيل الوفاء بالتزاماتها تجاه البيئة لتطبيق الاقتصاد الأخضر، وتوصيل النتائج إلى جميع الجهات التي يهمها ذلك عن طريق الإبلاغ المالي والقوائم المالية المنشورة	3
				52.3	47.7	-	-	-	%		
5	منخفضة جدا	0.50	1.47	45	41	-	-	-	ت	التأكد من وجود مراجعة دائمة لتنظيم الرقابة الداخلية الخاصة بالاقتصاد الأخضر فيما يتعلق بالرقابة على الجوانب البيئية	4
				52.3	47.7	-	-	-	%		
3	منخفضة جدا	0.70	1.69	38	36	12	-	-	ت	التحقق من وجود عمليات تطوير للنظام المحاسبي في المنشأة وبما يتلاءم مع التطورات الحاصلة في الإصدارات المتعلقة بالبعد البيئي بعد تطبيق الاقتصاد الأخضر	5
				44.2	41.9	14.0	-	-	%		
2	منخفضة	0.73	2.04	21	40	25	-	-	ت	التحقق من تنفيذ إجراءات الفحص في المنشأة في موقع حدوث الانتهاكات البيئية	6
				24.4	46.5	29.1	-	-	%		
7	منخفضة جدا	0.40	1.20	68	18	-	-	-	ت	عمل اختبارات تفصيلية وتحليلات معملية لمكونات البيئة عند وجود أي انتهاكات بيئية، وتقييم وتفسير نتائج تلك الاختبارات لتطبيق الاقتصاد الأخضر بصورة صحيحة	7
				79.1	20.9	-	-	-	%		

م	العبارات	التكرار والنسب	استجابات أفراد العينة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق	الترتيب
			لا ينطبق	ينطبق بدرجة ضعيفة	ينطبق بدرجة متوسطة	ينطبق بدرجة كبيرة	ينطبق بدرجة كبيرة جدا				
8	التحقق من وجود الموافقات على موقع انشاء المشروعات لتطبيق الاقتصاد الاخضر للوصول للتنمية المستدامة	ت %	86 100	- -	- -	- -	1.00	0.00	منخفضة جدا	8	
9	التحقق من صلاحية الاجهزة والمعدات المستخدمة في منع التلوث البيئي	ت %	33 38.4	53 61.6	- -	- -	1.61	0.48	منخفضة جدا	4	
10	فحص التزام المنشأة بتوفير وسائل سالمة مهنية من ائارة وتهوية وملابس واقية ..... الخ	ت %	- -	11 12.8	75 87.2	- -	2.87	0.33	متوسطة	1	
			المتوسط الحسابي العام					1.63	0.31	منخفضة جدا	

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي للبعد الأول ككل يساوي (1.63) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على عبارات هذا البعد أن اجراءات المراجعة المتعلقة بمراجعة البعد البيئي في الشركات المصرية منخفضة جدا، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة

## (2) الإجابة على التساؤل الثاني:

ينص التساؤل الثاني على: "ما اجراءات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الشركات المصرية، هل تنطبق تلك الاجراءات في المنشأة من وجهة نظر أفراد العينة؟".

جدول (11) الإحصاءات الوصفية لاستجابات العينة حول اجراءات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الشركات المصرية، هل تنطبق تلك الاجراءات في المنشأة من وجهة نظر أفراد العينة (ن=86)

م	العبارات	التكرار والنسب	استجابات أفراد العينة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق	الترتيب
			لا ينطبق	ينطبق بدرجة ضعيفة	ينطبق بدرجة متوسطة	ينطبق بدرجة كبيرة	ينطبق بدرجة كبيرة جدا				
1	يتم الاستعانة بالخبير البيئي لتقليل الآثار السلبية التي تسببها أنشطة المنشآت الصناعية	ت %	45 52.3	41 47.7	- -	- -	1.47	0.50	منخفضة جدا	4	
2	تلجىء المنشأة إلى تحديث الهيكل التنظيمي على مستوى المنشأة وتبني فكرة الوعي البيئي	ت %	39 45.3	47 54.7	- -	- -	1.54	0.49	منخفضة جدا	3	
3	يوجد توجهات لاستخدام الطاقة بكفاءة وفاعلية وبما يضمن استخدام المنشآت لموارد الطاقة بشكل فعال والحفاظ على الموارد الطبيعية	ت %	58 67.4	28 32.6	- -	- -	1.32	0.47	منخفضة جدا	5	
4	يوجد توجهات لاستخدام موارد الطاقة النظيفة وتقليل التلوث	ت %	- -	80 93.0	6 7.0	- -	2.06	0.25	منخفضة جدا	1	
5	تسعى المنشأة بجدية إلى تقليل الاضرار البيئية ومعالجة تغيرات المناخ.	ت %	33 38.4	53 61.6	- -	- -	1.61	0.48	منخفضة جدا	2	
6	تضع المنشأة خطط مستقبلية للحد من الانبعاثات الضارة	ت %	33 38.4	53 61.6	- -	- -	1.61	0.48	منخفضة جدا	2	

م	العبارات	التكرار والنسب	استجابات أفراد العينة					المتوسط الحسابي العام
			لا ينطبق	ينطبق بدرجة ضعيفة	ينطبق بدرجة متوسطة	ينطبق بدرجة كبيرة	ينطبق بدرجة كبيرة جدا	
	والتخلفات الناتجة عن أنشطة المنشأة							
								المتوسط الحسابي العام
								منخفضة جدا
								0.21
								1.60

ينبني من الجدول (11) أن المتوسط الحسابي العام للبعد الثاني "إجراءات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الشركات المصرية، هل تنطبق تلك الإجراءات في المنشأة من وجهة نظر أفراد العينة" بلغ (1.60)، وهي قيمة تؤكد على أن إجراءات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الشركات المصرية منخفضة جدا، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة البحث.

### (3) الإجابة على التساؤل الثالث:

ينص التساؤل الثالث على: "ما دور المراجع الداخلي في التحقق من تطبيق الاقتصاد الأخضر بالشركات المصرية كأحد آليات التنمية المستدامة، هل ينفذ المراجع الداخلي تلك الإجراءات في المنشأة؟".

ولإجابة عن هذا التساؤل، قامت الباحثة بحساب المتوسط الكلي لاستجابات أفراد العينة على البعد الثاني من أداة الدراسة والمتعلق بدور المراجع الداخلي في التحقق من تطبيق الاقتصاد الأخضر بالشركات المصرية كأحد آليات التنمية المستدامة، هل ينفذ المراجع الداخلي تلك الإجراءات في المنشأة من وجهة نظر أفراد العينة، وذلك بالاعتماد على قيم المتوسطات الحسابية للعبارات التي اشتمل عليها البعد، وتم ترتيب هذه العبارات تنازلياً في ضوء قيم متوسطها، وجاءت النتائج كما يبين الجدول الآتي:

جدول (12) الإحصاءات الوصفية لاستجابات العينة حول دور المراجع الداخلي في التحقق من تطبيق الاقتصاد الأخضر بالشركات المصرية كأحد آليات التنمية المستدامة، هل ينفذ المراجع الداخلي تلك الإجراءات في المنشأة من وجهة نظر أفراد العينة (ن=86)

م	العبارات	التكرار والنسب	استجابات أفراد العينة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق	الترتيب
			لا ينطبق	ينطبق بدرجة ضعيفة	ينطبق بدرجة متوسطة	ينطبق بدرجة كبيرة	ينطبق بدرجة كبيرة جدا				
1	يستخدم المراجع الداخلي أداة يمكن من خلالها تقييم الأداء البيئي للمنشآت الصناعية للتحقق من مدى الامتثال للقوانين والتشريعات البيئية	ت	28	58	-	-	-	1.67	0.47	منخفضة جدا	7
			32.6	67.4	-	-	-				
2	يسعى المراجع الداخلي للحفاظ على سمعة وسلامة المنشآت الصناعية من النواحي البيئية من خلال مراجعة الأضرار البيئية التي قد تسبب للمنشأة تكاليف مادية.	ت	-	77	9	-	-	2.10	0.30	منخفضة	4
			-	89.5	10.5	-	-				
3	يسعى المراجع الداخلي للتحقق من وجود أخطاء جوهرية في الإفصاح المالي متعلق بالجوانب البيئية.	ت	-	86	-	-	-	2.00	0.00	منخفضة	6
			-	100	-	-	-				
4	يهدف المراجع الداخلي لتطوير أساليب ومعايير القياس	ت	-	83	3	-	-	2.03	0.18	منخفضة	5
			-	96.5	3.5	-	-				

م	العبارات	التكرار والنسب	استجابات أفراد العينة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق	الترتيب
			لا ينطبق	ينطبق بدرجة ضعيفة	ينطبق بدرجة متوسطة	ينطبق بدرجة كبيرة	ينطبق بدرجة كبيرة جدا				
	والعرض المحاسبي للأداء البيئي بهدف الإفصاح عن الالتزامات والتكاليف البيئية بشكل دقيق وواضح										
2	يسعى المراجع الداخلي لإثبات قدرة الأنظمة المحاسبية للمنشآت على مراجعة التقارير والبيانات البيئية بالشكل المطلوب	ت	-	37	49	-	-	2.56	0.49	متوسطة	
		%	-	43.0	57.0	-	-				
10	يقوم المراجع الداخلي بتقييم مستوى الجوانب والأنشطة البيئية لدى المنشآت الصناعية.	ت	51	35		-	-	1.40	0.49	منخفضة جدا	
		%	59.3	40.7		-	-				
3	يهدف المراجع الداخلي لتقديم الأدلة الكافية لتأكيد صحة ودقة المعلومات المالية البيئية وعدم إخفاء الإدارة أي معلومات بيئية تؤثر على صحة ودقة القوائم المالية	ت	4	42	40	-	-	2.41	0.58	منخفضة	
		%	4.7	48.8	46.5	-	-				
9	يقوم المراجع الداخلي بالوسائل التي تعتمد عليها المنظمات والدول للتأكد من تطبيق المنشآت الصناعية للشروط والمعايير السالمة البيئية.	ت	47	39	-	-	-	1.45	0.50	منخفضة جدا	
		%	54.7	45.3	-	-	-				
1	يقدم المراجع الداخلي المعلومات والبيانات المالية وغير المالية كجزء أساسي من التقارير والبيانات التي تؤثر على قرارات المستثمرين.	ت	-	-	37	37	12	3.70	0.70	عالية	
		%	-	-	43.0	43.0	14.0				
8	يقوم المراجع الداخلي بمراجعة المخاطر والأضرار البيئية الناجمة عن المخلفات الصناعية والاستنزاف العشوائي للبيئة..	ت	36	50	-	-	-	1.58	0.49	منخفضة جدا	
		%	41.9	58.1	-	-	-				
			المتوسط الحسابي العام					2.09	0.16	منخفضة	

يتبين من الجدول (12) أن المتوسط الحسابي العام للبعد الثالث "دور المراجع الداخلي في التحقق من تطبيق الاقتصاد الأخضر بالشركات المصرية كأحد آليات التنمية المستدامة، هل ينفذ المراجع الداخلي تلك الاجراءات في المنشأة من وجهة نظر أفراد العينة" بلغ (2.09)، وهي قيمة تؤكد على أن دور المراجع الداخلي في التحقق من تطبيق الاقتصاد الأخضر بالشركات المصرية كأحد آليات التنمية المستدامة منخفضة، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة البحث.

#### (4) الإجابة على التساؤل الرابع:

ينص التساؤل الرابع على: " ما دلالة الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة لأبعاد الاستبانة تبعا لمتغيرات (النوع- المؤهل الدراسي- عدد سنوات الخبرة).

وللإجابة عن هذا التساؤل، قامت الباحثة بتحليل التباين الأحادي One –Way ANOVA وقيمة (F) لبحث دلالة الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة لأبعاد الاستبانة تبعاً لمتغيرات (النوع- المؤهل الدراسي- عدد سنوات الخبرة) كما يلي:

جدول (13) نتائج تحليل التباين الأحادي One –Way ANOVA وقيمة (F) لبحث دلالة الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة لأبعاد الاستبانة تبعاً لمتغير النوع

م	محاور الاستبانة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة sig	القرار	
1	البعد الأول: أثر قياس الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية على ترشيد القرارات الإدارية قصيرة الأجل في الشركات المصرية	بين المجموعات	1	0.67	0.67	1.58	0.24	لا يوجد فروق	
		داخل المجموعات	84	0.06	5.39				
		المجموع	85	6.07					
		بين المجموعات	1	0.81	0.81	1.31	0.32		لا يوجد فروق
		داخل المجموعات	84	0.08	7.49				
		المجموع	85	8.30					
2	البعد الثاني: يتناول إجراءات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الشركات المصرية	بين المجموعات	1	0.02	0.02	0.46	0.49	لا يوجد فروق	
		داخل المجموعات	84	0.04	3.85				
		المجموع	85	3.87					
3	البعد الثالث: يتناول دور المراجع الداخلي في التحقق من تطبيق الاقتصاد الأخضر بالشركات المصرية كأحد آليات التنمية المستدامة	بين المجموعات	1	0.04	0.04	1.76	0.18	لا يوجد فروق	
		داخل المجموعات	84	0.02	2.29				
		المجموع	85	2.33					

يتضح من الجدول (13) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير المؤهل الدراسي في أبعاد الاستبانة.

جدول (14) نتائج تحليل التباين الأحادي One –Way ANOVA وقيمة (F) لبحث دلالة الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة لأبعاد الاستبانة تبعاً لمتغير المؤهل الدراسي

م	محاور الاستبانة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة sig	القرار
1	البعد الأول: أثر قياس الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية على ترشيد	بين المجموعات	2	1.29	0.64	11.28	0.00	توجد فروق
		داخل المجموعات	83	4.77	0.05			

م	محاور الاستبانة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة sig	القرار
	القرارات الإدارية قصيرة الأجل في الشركات المصرية	المجموع	85	6.07				
		بين المجموعات	2	1.37	0.68	8.24	0.001	توجد فروق
		داخل المجموعات	83	6.92	0.08			
المجموع	85	8.30						
2	البعث الثاني: يتناول اجراءات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الشركات المصرية	بين المجموعات	2	0.06	0.03	0.69	0.50	لا توجد فروق
		داخل المجموعات	83	3.81	0.04			
		المجموع	85	3.87				
3	البعث الثالث: يتناول دور المراجع الداخلي في التحقق من تطبيق الاقتصاد الأخضر بالشركات المصرية كأحد آليات التنمية المستدامة	بين المجموعات	2	0.10	0.05	1.85	0.16	لا توجد فروق
		داخل المجموعات	83	2.23	0.02			
		المجموع	85	2.33				

يتضح من الجدول (14) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير المؤهل الدراسي في البعد الأول فقط من أبعاد الاستبانة. وللكشف عن مصدر هذه الفروق التي ظهرت، ولصالح أي من الفئات، استخدمت الباحثة اختبار شيفيه Scheffe كما يتضح في الجدول الآتي

جدول (15) نتائج تحليل التباين الأحادي One –Way ANOVA وقيمة (F) لبحث دلالة الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة لأبعاد الاستبانة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

م	محاور الاستبانة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة sig	القرار
1	البعث الأول: أثر قياس الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية على تشديد القرارات الإدارية قصيرة الأجل في الشركات المصرية	بين المجموعات	2	0.54	0.27	4.06	0.02	توجد فروق
		داخل المجموعات	83	5.52	0.06			
		المجموع	85	6.07				
	مراجعة الالتزام البيئي في ضوء	بين المجموعات	2	0.70	0.35	2.14	0.61	لا توجد فروق

م	محاور الاستبانة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة sig	القرار
	تطبيق الاقتصاد الأخضر	داخل المجموعات	83	7.59	0.09			
		المجموع	85	8.30				
2	البعد الثاني: يتناول اجراءات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الشركات المصرية	بين المجموعات	2	0.35	0.17	4.20	0.01	يوجد فروق
		داخل المجموعات	83	3.52	0.04			
		المجموع	85	3.87				
3	البعد الثالث: يتناول دور المراجع الداخلي في التحقق من تطبيق الاقتصاد الأخضر بالشركات المصرية كأحد آليات التنمية المستدامة	بين المجموعات	2	0.56	0.28	13.15	0.00	يوجد فروق
		داخل المجموعات	83	1.77	0.02			
		المجموع	85	2.33				

يتضح من الجدول (15) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في أبعاد الاستبانة، فيما عدا (مراجعة الالتزام البيئي في ضوء تطبيق الاقتصاد الأخضر)

#### استنتاجات الدراسة:

استناد إلى النتائج التي تم التوصل إليها والمرتبطة بأهداف الدراسة وفي ضوء المنهج المستخدم وفي حدود العينة وخصائصها فقد تم التوصل للاستنتاجات التالية:

1) المتوسط الحسابي العام للبعد الأول " إجراءات المراجعة المتعلقة بمراجعة البعد البيئي في الشركات المصرية، (إجراءات مراجعة نظم الإدارة البيئية في ضوء تطبيق الاقتصاد الأخضر في المنشأة من وجهة نظر أفراد العينة)" بلغ (1.56)، وهي قيمة تؤكد على أن إجراءات المراجعة المتعلقة بمراجعة البعد البيئي في الشركات المصرية بمحافظة البحيرة (إجراءات مراجعة نظم الإدارة البيئية في ضوء تطبيق الاقتصاد الأخضر في المنشأة من وجهة نظر أفراد العينة) منخفض جداً، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة البحث من خلال:

- التحقق من قيام المنشأة بتحديد وتقييم المخاطر البيئية التي تتعرض لها نتيجة القيام بأنشطتها في ضوء الاقتصاد الأخضر
- فحص مدى إدارة المنشأة لإجراءاتها البيئية وتطبيق الاقتصاد الأخضر
- التحقق من وجود نظم إدارية للتنبؤ بالمخاطر البيئية المحتملة ووضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة في ضوء تطبيق الاقتصاد الأخضر
- فحص مدى تعامل المنشأة مع المخاطر البيئية التي تتعرض لها أثناء تطبيق الاقتصاد الأخضر ووضع الحلول الفورية لها

- التحقق من وجود قوانين وسياسات ادارية بيئية يمكن من خلالها الحكم عن مدى التزام المنشأة بما خطت له فيما يتعلق بمعالجة التأثيرات السلبية لنشاطاتها على البيئة باستخدام الاقتصاد الأخضر
- التأكد من قيام المنشأة بوضع الخطط وتحديد الاجراءات الصحيحة لتحسين أدائها البيئي باستخدام الاقتصاد الأخضر
- كما أن اجراءات المراجعة المتعلقة بمراجعة البعد البيئي في الشركات المصرية، (اجراءات مراجعة الالتزام البيئي في ضوء تطبيق الاقتصاد الأخضر في المنشأة من وجهة نظر أفراد العينة) "بلغ (1.63)، وهي قيمة تؤكد على أن اجراءات المراجعة المتعلقة بمراجعة البعد البيئي في الشركات المصرية بمحافظه البحيرة (اجراءات مراجعة الالتزام البيئي في ضوء تطبيق الاقتصاد الأخضر في المنشأة من وجهة نظر أفراد العينة) منخفض جدا، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من خلال:
- فحص التزام المنشأة بتوفير وسائل سالمة مهنية من انارة وتهوية وملابس واقية..... الخ
- التحقق من تنفيذ اجراءات الفحص في المنشأة في موقع حدوث الانتهاكات البيئية
- التحقق من وجود عمليات تطوير للنظام المحاسبي في المنشأة وبما يتلاءم مع التطورات الحاصلة في الاصدارات المتعلقة بالبعد البيئي بعد تطبيق الاقتصاد الأخضر
- التحقق من صلاحية الاجهزة والمعدات المستخدمة في منع التلوث البيئي
- التحقق من قياس ما تتحمله منظمة الاعمال من اعباء مالية وتكاليف في سبيل الوفاء بالتزاماتها تجاه البيئة لتطبيق الاقتصاد الأخضر، وتوصيل النتائج إلى جميع الجهات التي يهملها ذلك عن طريق الابلاغ المالي والقوائم المالية المنشورة
- التأكد من وجود مراجعة دائمة لنظم الرقابة الداخلية الخاصة بالاقتصاد الأخضر فيما يتعلق بالرقابة على الجوانب البيئية
- التأكد من وجود برامج مخططة تتعلق بتحديد مسبق للتأثيرات البيئية المتوقعة والنتيجة عن اعمال المنشأة وما يترتب عنها من تأثيرات تتعلق باستخدام المواد والمعدات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر
- التحقق من تنفيذ القوانين والالتزام بالتشريعات البيئية للغرامات والتعويضات الناتجة عن المخالفات البيئية الخاضعة للاقتصاد الأخضر
- عمل اختبارات تفصيلية وتحليلات معملية لمكونات البيئة عند وجود اي انتهاكات بيئية، وتقييم وتفسير نتائج تلك الاختبارات لتطبيق الاقتصاد الأخضر بصورة صحيحة
- التحقق من وجود الموافقات على موقع انشاء المشروعات لتطبيق الاقتصاد الأخضر للوصول للتنمية المستدامة
- (2) أن المتوسط الحسابي العام للبعد الثاني " اجراءات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الشركات المصرية، هل تنطبق تلك الاجراءات في المنشأة من وجهة نظر أفراد العينة" بلغ (1.60)، وهي قيمة تؤكد على أن اجراءات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الشركات المصرية من وجهة نظر أفراد العينة منخفض جدا، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من خلال:

- يوجد توجهات لاستخدام موارد الطاقة النظيفة وتقليل التلوث
- تسعى المنشأة بجدية إلى تقليل الأضرار البيئية ومعالجة تغيرات المناخ.
- تضع المنشأة خطط مستقبلية للحد من الانبعاثات الضارة والمخلفات الناتجة عن أنشطة المنشأة
- تلجئ المنشأة إلى تحديث الهيكل التنظيمي على مستوى المنشأة وتبني فكرة الوعي البيئي
- يتم الاستعانة بالخبير البيئي لتقليل الآثار السلبية التي تسببها أنشطة المنشآت الصناعية
- يوجد توجهات لاستخدام الطاقة بكفاءة وفعالية وبما يضمن استخدام المنشآت لموارد الطاقة بشكل فعال والحفاظ على الموارد الطبيعية
- (3) أن المتوسط الحسابي العام للبعد الثالث " دور المراجع الداخلي في التحقق من تطبيق الاقتصاد الأخضر بالشركات المصرية كأحد آليات التنمية المستدامة، هل ينفذ المراجع الداخلي تلك الاجراءات في المنشأة " بلغ (2.09)، وهي قيمة تؤكد على أن دور المراجع الداخلي في التحقق من تطبيق الاقتصاد الأخضر بالشركات المصرية كأحد آليات التنمية المستدامة منخفض، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من خلال:
- يقدم المراجع الداخلي المعلومات والبيانات المالية وغير المالية كجزء أساسي من التقارير والبيانات التي تؤثر على قرارات المستثمرين.
- يسعى المراجع الداخلي لإثبات قدرة الانظمة المحاسبية للمنشآت على مراجعة التقارير والبيانات البيئية بالشكل المطلوب
- يهدف المراجع الداخلي لتقديم الأدلة الكافية لتأكيد صحة ودقة المعلومات المالية البيئية وعدم إخفاء الادارة أي معلومات بيئية تؤثر على صحة ودقة القوائم المالية
- يسعى المراجع الداخلي للحفاظ على سمعة وسلامة المنشآت الصناعية من النواحي البيئية من خلال مراجعة الأضرار البيئية التي قد تسبب للمنشأة تكاليف مادية.
- يهدف المراجع الداخلي لتطوير أساليب ومعايير القياس والعرض المحاسبي للأداء البيئي بهدف الإفصاح عن الالتزامات والتكاليف البيئية بشكل دقيق وواضح
- يسعى المراجع الداخلي للتحقق من وجود أخطاء جوهرية في الإفصاح المالي متعلق بالجوانب البيئية.
- يستخدم المراجع الداخلي أداة يمكن من خلالها تقييم الاداء البيئي للمنشآت الصناعية للتحقق من مدى الامتثال للقوانين والتشريعات البيئية
- يقوم المراجع الداخلي بمراجعة المخاطر والأضرار البيئية الناجمة عن المخلفات الصناعية والاستنزاف العشوائي للبيئة..
- يقوم المراجع الداخلي بالوسائل التي تعتمدها المنظمات والدول للتأكد من تطبيق المنشآت الصناعية للشروط والمعايير السالمة البيئية.
- يقوم المراجع الداخلي بتقييم مستوى الجوانب والأنشطة البيئية لدى المنشآت الصناعية.
- (4) الفروق إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة لأبعاد الاستبانة تبعا لمتغيرات (المؤهل الدراسي- سنوات الخبرة- الدرجة الوظيفية) كما يلي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير المؤهل الدراسي في أبعاد الاستبانة
- أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير المؤهل الدراسي في البعد الأول فقط من أبعاد الاستبانة
- أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في أبعاد الاستبانة، فيما عدا (مراجعة الالتزام البيئي في ضوء تطبيق الاقتصاد الأخضر)

#### توصيات الدراسة:

- في ضوء نتائج التحليل الإحصائي فإن الباحثة قد وضعت مجموعة من التوصيات التي قد تكون مفيدة للمسؤولين وصناع القرار في الشركات الصناعية وغيرها بالإضافة إلى أن هذه التوصيات قد تكون مفيدة للمجتمع الأكاديمي، أوصت الدراسة بما يلي:
- (1) التأكيد على إجراءات المراجعة المتعلقة بمراجعة البعد البيئي في الشركات المصرية من خلال مراجعة نظم الإدارة البيئية في ضوء تطبيق الاقتصاد الأخضر في المنشأة، وكذلك إجراءات مراجعة الالتزام البيئي في ضوء تطبيق الاقتصاد الأخضر في المنشأة.
  - (2) التأكيد على إجراءات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الشركات المصرية.
  - (3) متابعة دور المراجع الداخلي في التحقق من تطبيق الاقتصاد الأخضر بالشركات المصرية كأحد آليات التنمية المستدامة.
  - (4) التوصية بضرورة عقد ندوات ودورات تدريبية للعاملين في الشركات المصرية عن تطبيق الاقتصاد الأخضر بالشركات المصرية كأحد آليات التنمية المستدامة.

#### المراجع العربية:

- الجبري (2013) المراجعة الداخلية ومراجعة الاداء البيئي: دراسة تحليلية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
- زين، الوكيل، حيرة (2013) دور المراجعة الخارجية في الافصاح عن الاداء البيئي وأثره في ترشيد قرارات المستثمرين: دراسة ميدانية على القطاع الصناعي بالدولة الليبية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصر.
- صابر (2013)، إمكانية استخدام تقارير المراجعة البيئية كأداة لتوفير المعلومات اللازمة لأغراض التنمية المستدامة نموذج محاسبي مقترح لتقارير المراجعة البيئية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- فتح الله (2013) الدور المرتقب للمراجع الخارجي نحو تحديات المهنة في فهم مراجعة عملية الاعمال المتكاملة والتقرير عنها، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.
- نجاتي، حسام الدين، (2013) الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مصر.
- نفاذ (2015)، الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الأجنبي ( دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية) ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر.

- عاتى، (2019) الاقتصاد الأخضر مسار لتحقيق التنمية المستدامة مع اشارة للجزائر المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- د. سلطان؛ داليا (2021) نحو تنمية الطاقة المتجددة في مصر لتحقيق التنمية المستدامة، مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1980 -) 2021، مجلة التنظيم والعمل .
- غانم(2023) ، دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط.  
المراجع الاجنبية:
- Bansal, P (2005), "Evolving sustainably: a longitudinal study of corporate sustainable development", Strategic Management Journal, Vol. 26 No. 3, pp. 197-218.
- Blyth A, 2005, " Finding the Measure “, International Journal of Auditing, Vol.12, pp. 181–203
- Chapple Karen (2008): **Defining the Green Economy: A Primer on Green Economic Development**, Center for Community Innovation, University of California, Berkeley, p:1.
- “Corporations, Stakeholders and Sustainable Development I: A Theoretical Exploration of Business–Society Relations “, Journal of Business Ethics, vol. 61, pp: 263–281.
- WCED. (1987). **Our Common Future**, Oxford University Press, Oxford., P. 43
- UNESCAP (2012). **Green Growth, Resources and Resilience, Environmental Sustainability in Asia and the Pacific**, The Asian Development Bank, Bangkok, p.39.
- Searcy, C., S . Kara Petrovic, and D. McCartney .2005." **Insights from practice Designing sustainable development indicators: analysis for a case utility "** , Measuring Business Excellence , VOL. 9 , NO. 2, pp : 33-41.
- Shipton, K. (1997), " **auditing sustainable Development** in the federal Government “, CMA, Jun Vol. 71, No. 5.

## THE IMPACT OF ENVIRONMENTAL RISK MANAGEMENT IN EGYPTIAN COMPANIES ON SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN LIGHT OF THE APPLICATION OF THE GREEN ECONOMY"

Prof. Dr. Gaber Abdel Atty Muhammad\* Dr. Muhammad Mustafa Al-  
Ghoul\*\* Prof. Heba Fathallah Abu Alo\*\*\*

\* Department of Economics, Agricultural Extension and Rural Development, Faculty of  
Agriculture, Damanhour University.

\*\* Department of Accounting and Auditing, Faculty of Commerce, Damanhour University.

\*\*\*Institute of Graduate Studies and Environmental Research -Damanhour University

### Abstract:

The study aimed to identify the reality of environmental risk management related to sustainable development and the role of the internal auditor in light of the application of the green economy in companies. The sample of the current study consisted of (86) workers in Egyptian companies - in Beheira Governorate. The researcher used the descriptive survey method to collect information, facts and data during the theoretical framework of the study, and then surveying the opinion of the study sample, analyzing and interpreting it according to the procedures of the field study. The study tools were the environmental risk management questionnaire related to sustainable development and the role of the internal auditor in light of the application of the green economy in companies, prepared by the researcher. The study concluded that the audit procedures related to reviewing the environmental dimension In Egyptian companies in Beheira Governorate (procedures for reviewing environmental management systems in light of the application of the green economy in the facility from the point of view of the sample members), (procedures for reviewing environmental commitment in light of the application of the green economy in the facility from the point of view of the sample members). Very low, and the procedures Achieving sustainable development goals in Egyptian companies from the point of view of the sample members is very low, and the role of the internal auditor in verifying the application of the green economy in Egyptian companies as one of the sustainable development mechanisms is low, from the point of view of the study sample members.

**key words:** Environmental risk management - sustainable development  
- and the role of the internal auditor-green economy